مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

المسائل الصرفية في تحقيقات الشيخ

محمد عبد الخالق عضيمة

بسمة التابعي عوض السيد

باحثة بقسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة بورسعيد

DOI: 10.21608/QARTS.2022.163742.1518

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٨) يناير ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

المسائل الصرفية في تحقيقات الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

الملخـــص:

يتناول البحث المسائل الصرفية التي تعرّض لها الشيخ عضيمة ، والتي لم تُفْرد بدراسة سابقة ، فحاول إلقاء الضوء عليها ، والوقوف على آراء النحاة بين الاتفاق والتباين لها ، ثمّ تأصيل تلك المسائل ، وبيان جهود الشيخ عضيمة في ذلك ...

ويقع هذا البحث في أربع عشرة مسألة صرفية تعرّض لها الشيخ عضيمة، وهي: (أصول الأشياء ، وتصغير الأشياء ، وإبدال النون من ألف التأنيث ، وجواز تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي ، وهمز بنية (معيشة) وجمعها ، واشتقاق (اسم) ، واشتقاق (ابن) ، وإبدال الياء من الباء ، ومصدر (فاعلت) اللازم (مُفاعلة) ، وتصغير بعض الألفاظ ، وتصغير ما كان على (مُفْعَوْعِل) ، وتصغير المبهمات ، والنسب في بعض الألفاظ ، وتصريف بعض الألفاظ) .

أمّا عن مصادر الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعةٍ متنوعةٍ من المصادر فى قديمها، معظمها في الدراسات اللغوية عمومًا، والنحْويةِ على وجه الخصوص .

الكلمات المفتاحية : المسائل ، الصرفية ، تحقيقات ، عضيمة

(١)أصول الأشياء :

يذكر عضيمة أصول الأشياء ، ومنها الآتي :

١- أصل (أَيْنُق) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما كان لفظه مقلوبًا) : " وَمن المقلوب قَوْلهم (أَيْنُق) فِي جمع نَاقَة وَكَانَ أَصل هَذِه أَنْوُق والعلَّة فِيهِ كالعلُّة فِيمَا وَصفنَا . فَلَو سميت بأَيْنُق رجلا لم تصرفه إلاّ فِي نكرَة لأَنَّه أَفْعُل على مِثَال أَقْتُل " [١] .

ويذكر عضيمة أنّ لسيبويه رأيان في (أينق) قال عنها في ج١ص٢١٧ ، وفي ج٢ص٣٣٣ : أنّها مما حذفت عينه ، وعوض عنها الياء فوزنها على هذا أيفل . وقال في ج٢ ص ١٢٩ " ومثل ذلك أينقٌ إنَّما هو أنوقٌ في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فوزنها على القلب أعفل " [٢] .

٢- أصل (أَشْيَاءُ) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما كان لفظه مقلوبًا): " (أَشْيَاءُ) فِي قَول الْخَلِيل : إِنَّما هِيَ عِنْده (فَعْلاءُ) ، وَكَانَ أَصلها شَيْئَاءَ يَا فَتى فكرهوا همزتين بَينهمَا أَلف فقلبوا ؛ لنَحْو مَا ذكرت لَك من خَطَايَا كراهةَ أَلفين بَينهمَا همزَة ، بل كَانَ هَذَا أَبْعَد ، فقلبوا فَصَارَت اللَّام الَّتِي هِيَ همزَة فِي أَوّله ، فَصَارَ تَقْدِيره من الْفِعْل :

---

(١) المقتضب ، أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، لجنة التراث الإسلامى ، القاهرة ، ص١٦٨ ، ج١ ، ط١ ، ١٩٩٤م .

(٢) المصدر السابق : ١ / ١٦٨ (حاشية رقم ١) ، وانظر : كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، عالم الكتب – بيروت ، ص٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ج٣ ، و ص ٢٨٥ ، ج٤ ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

(لَفْعَاءَ) ، وَلذَلِك لم ينْصَرف ، قَالَ الله عزَّ وجلَّ(**لَا تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**)[1] وَلَو كَانَ (أَفْعالا) لانصرف كَمَا ينْصَرف أَحْياءٌ وَمَا أَشبهه "[2].

ويذكر عضيمة أصل (أشياء) عند سيبويه في قوله ج٢ص٣٧٩ : " وكان أصل أشياء شيئاء ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو " [3].

كما يذكر عضيمة أنّ الكسائي يرى أنّ أشياء على وزن (أفعال) ، ومنع الصرف للتوهم بأنّ الهمزة للتأنيث [4].

(٢) تصغير (أَشْيَاءُ) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما كان لفظه مقلوبًا) : " وَكَانَ الأَخفش يَقُول (أَشْياءُ) (أَفْعِلاءُ) يَا فَتى جُمع عَلَيْهَا (فَعْل) ؛ كَمَا جُمِع سَمْح على سُمَحاءَ وَكِلَاهُمَا جمع لفعِيل ..... وَقَالَ الْمَازِني : فَقلت لَهُ كَيفَ تُصَغِّرهُنَّ فَقَالَ (أُشيَّاءُ) . فسأَلته : لمَ لمْ تردّه إِلَى الْوَاحِد ؟ إِنَّه أَفْعِلاءُ ، فقد وَجب عَلَيْهِ فَلم يأْتِ بمُقْنِع . وَهَذَا ترك قَوْله ؛ لأَنَّه إِذا زعم أَنَّه أَفْعِلاءُ فقد وجَبَ عَلَيْهِ أَن يصغِّر الْوَاحِد ثمّ يجمعه ، فَيَقُول فِي تَصْغِير أَشْياءَ على مذْهبه : شُيَيْئات فَاعْلَم ، تَقْدِير : فُعَيْلات ، وَلَا يجب هَذَا على الْخَلِيل لأَنَّه إِذا زعم أَنَّه (فَعْلاءُ) فقد زعم أَنَّه اسْم وَاحِد فِي معنى الْجمع ، بِمَنْزِلَة قَوْم ، ونفَر ، فَهَذَا إِنَّما يجب عَلَيْهِ تصغيره فِي نَفسه . فقد ثَبت قَول الْخَلِيل بحجّة لَازِمَة .

---

(١) سورة المائدة : من الآية ١٠١.

(٢) المقتضب : ١ / ١٦٨ .

(٣) المصدر السابق : ١ / ١٦٨ (حاشية رقم ٢) ، وكتاب سيبويه : ٣٨٠/٤ .

(٤) المصدر السابق : ١ / ١٦٨ (حاشية رقم ٤) .

وممّا يؤكّد ذَلِك السماعُ : قَول الأَصمعيّ –فِيمَا حدّث بِهِ عُلَمَاؤُنَا – : إِنَّ أَعرابيّا سمع كَلَام خلَف الأَحمر فَقَالَ : يَا أَحمرُ ، إِنَّ عنْدك لأَشاوَى فَقلب الياءَ واوا ، وأَخرجه مُخْرَج صحراءَ وصحارَى فكلُّ مقلوب فَلهُ لَفظه " (١) .

ويذكر عضيمة أنّ المقصود بالعلماء في قوله : (فِيمَا حدّث بِهِ عُلَمَاؤُنَا) : هو المازني في تصريفه ج٢ص١٠٠ ، ويوضح عضيمة بيان هذا الاستدلال بقوله : " وبيان هذا الاستدلال : أشياء كسرت كما يكسر فعلاء اسمًا كصحراء ، تقول في جمع صحراء : صحاري بالباء المشددة ، ويجوز تخفيف الجميع بحذف إحدى الياءين ، فتقول : صحاري ، ويخفف الجمع مرة أخرى بقلب الكسرة فتحة ، فتقول : صحارَى ، وكذلك كسرت (أشياء) تقول فيها : أشيايي بثلاث ياءات ، والياء الأولى عين الكلمة، والثانية بدل من الألف ، والثالثة بدل من الهمزة حذفت الياء الأولى من المشددة للتخفيف ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفًا ، فصار الجمع : (أشايا) على وزن (لفاعي) ، ثم قلبت الياء واوًا شذوذًا ، فصار : أشاوي " (٢) .

---

(١) المقتضب: ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق : ١ / ١٦٩ (حاشية رقم ١) ، وانظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ص٦٠ ، ج٢ ، ٢٠٠٩م ، و اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ص ٥٤٤ ، ج٧ ، ط١ ، ١٩٩٨م ، وشرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ص ١٦٧ ، ج٢ ، ١٩٧٥م ، و أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو= السعادات ابن الشجري ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى –

(٣) إبدال النون من ألف التأنيث :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب حروف البَدل) : " وَالنُّون تكون بَدَلا من أَلف التأْنيث فِي قَوْلك : غَضْبان ، وعطشان ، إِنَّما النُّون ، والأَلف فِي مَوضِع أَلفي حمراءَ يَا فَتى ، وَلذَلِك لم تقل : غضبانة ، وَلَا سكرانة ؛ لأَنَّ حرف تأْنيث لَا يدْخل على حرف تأْنيث . فَكَذَلِك لَا تدخل على مَا تكون بَدَلا مِنْهُ . ولهذه الْعلَّة قيل فِي النّسَب إِلى صنعاءَ وبَهْراءَ : صَنْعانيّ وبَهْرانيّ .... " [1].

يقول عضيمة معلقًا على كلام المبرد : " كلام المبرد هنا صريح في أنّ نحو : غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التأنيث ، وأعاد هذا الحديث في ص ٢٢١ من الأصل قال : " وَكَذَلِكَ فَعْلان الَّذِي لَهُ فَعْلى إِنَّما نونه بدل من الأَلف الَّتِي هِيَ آخر حمراءَ " ، ولكنه فيما مضى في ص ٤٧ من الأصل قال : " وتزاد مَعَ الأَلف فِي غَضْبَان وسكران " ، وفي الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون في نحو : غضبان مشبهة لألف التأنيث قال : " وَإِنَّمَا امْتنع من ذَلِك؛ لِأَن النُّون اللاحقة بعد الْأَلف بِمَنْزِلَة الْألف اللاحقة بعد الْألف للتأنيث فى قَوْلك :حَمْرَاء وصفراء " ثم أخذ يعدد وجوه الشبه بينهما .

فهل نقول : إنّ هذا اضطراب من المبرد ؟!

القاهرة، مطبعة المدنى (المؤسسة السعودية بمصر) ، ص ٢٠٩ ، ج٢ ، ط١ ، ١٩٩١م ، والمنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، بتحقيق لجنة من الأستاذين : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، ص١٥٦ – ١٥٨ ، ج١ ، ط١ ، ١٩٥٤م ، والمخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق : إبراهيم خليل جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ص ٦٣ ، ج٥ ، ط١ ، ١٩٩٦م .

(١) المقتضب : ١ / ٢٠٢ .

وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال في ج٢ص١٠٧ ، ١٠٨: " وكذلك فعلان الذي له فعلى عندهم ، لأنَّ هذه النون لمَّا كانت بعد ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكَّر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء " ، وقال في ج٢ص١٠: " وذلك نحو :عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها. وذلك أنهم جعلواالنون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء " ، ثم أخذ يعدد وجوه الشبه [١] .

والرضي في شرح الكافية ج١ص٥٣ والأشمونى فيما لا ينصرف نسبا إلى المبرد أنّه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلًا من الهمزة " [٢] .

(٤) جواز تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي :

يقول المبرد : " فأمَّا سيبويه والخليل وغيرهما من النحويين البصريّين فيقولون :(مَعِيشة) يجوز أَن تكون (مَفْعُلة) ، ويجوز أنْ تكون (مَفْعِلة) ، ولكن تقلب ضمّتها كسرة حتَّى تصحَّ الباءُ ، كما قالوا في بِيْض .

وكذلك قولهم في دِيك ، وفِيل يجوز أنْ يكون (فِعلا) ، ويجوز أنْ يكون (فُعْلا)، لا يفرُقون في ذلك بين الواو والجمع . فإذا اضطُرّ شاعر جاز له أن يردّ مَبيعا وجميعَ بابه إلى الأصل ؛ فيقول : مَبْيُوع ..... فأمّا الواو فإنّ ذلك لا يجوز فيها ، كراهيَةٌ للضمّة بين الواوين ؛ وذلك أنَّه كان يلزمه أنْ يقول : مَقْوُوْل ، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء .

(١) المقتضب : ١ / ٢٠٢ (حاشية رقم ٢) ، وكتاب سيبويه : ٤٢٠/٣ ، و ٢١٥/٣.
(٢) المصدر السابق: ١ / ٢٠٢ (حاشية رقم ٢) ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣٦٢/٢ .

هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة " [١].

ويرى عضيمة أنّ كلام المبرد صريح في أنّ تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي إنّما يجوز في ضرورة الشعر ، وكذلك نقل عنه الشجري في أماليه ج١ص٢١٠ [٢] ، أمّا أبو الفتح فينسب إلى المبرد أنّه يجيز ذلك مطلقًا ، ويرد عليه بأنّ هذا من قبيل الشاذ في القياس والسماع وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول ، قال أبو الفتح في المنصف ج١ص٢٧٨ : " والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا ما أجازه أبو العباس من تتميم مفعول من ذوات الواو التي هي عين ؛ لأنّه أجاز في مقول مقوول ، وفي مصوغ مصووغ ، قال : لأنّ ذلك ليس بأثقل من سرت سؤورا ، وغارت عينه غوورا ، قال أبو على : تسبيله في هذا سبيل من قال : قام زيدًا؛ لأنّه خارج عن القياس و الاستعمال " .

وقال في ص ٢٨٥: " وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافًا لأصحابنا كلهم ، قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ لأنّه يجيز شيئًا ينفيه القياس ، وهو غير مسموع؛ فقياسه قياس من قال : ضربت زيد " ، وفي الهمع ج٢ص٢٢٤ : " وثوب مصوون ، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافًا للمبرد " [٣] ، وفي الأشموني ج٣ص٣٥٨ : " نسبة الجواز مطلقًا إلى المبرد أيضًا " [٤].

---

(١) المصدر السابق: ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ ، وانظر : المنصف : ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، و الممتع الكبير في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، مكتبة لبنان ، ص ٣٠٤ ، ط١ ، ١٩٩٦م .

(٢) أمالي ابن الشجري :٣١٤/١ .

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، ص٤٧٩ ، ج٣ ، (د.ت).

(٤) المقتضب : ٢٤٠/١ (حاشية رقم ٢) ، والمغني في تصريف الأفعال ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ص١٨ ، ١٩٩٩م ، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،

كما يذكر عضيمة أنّه وقف في كتاب سيبويه على نص يفيد أنّه يجوز إتمام المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي، وإنْ كان المبرد نفسه يقول : إن رأي البصريين أجمعين عدم جواز ذلك ، وهذا هو نص سيبويه ج٢ص٣٦٦-٣٦٧ : " وقد جاء مفعول على الأصل ، فهذا أجدر أنْ يلزمه الأصل ، قالوا : مخيوط ، ولا يستنكر أنْ تجيء الواو على الأصل " (١).

أمّا ابن يعيش فقد أخطأ في ناحيتين : نسب إلى سيبويه أنّه روى شيئًا عن العرب من إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي ، ثم نسب الجواز المطلق إلى المبرد ، قال في شرحه على المفصل ج١٠ص٨٠ : " لا يتمون مفعولًا من الواو فلا يقولون : مقوول هذا هو الأشهر ، وحكى سيبويه أنّهم يقولون : ثوب مصوون .. وأنشدوا :

*** المسالك في عنبره المدووف *** (٢)

والأشهر : المصون والمدوف ، وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو " . ويكفي في الرد على ابن يعيش أن نسوق كلام سيبويه ج٢ص٣٦٣-٣٦٤ : " ولا نعلمهم أتموا في الواو ؛ لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة " (٣).

علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ،ص١٢٦ ، ج٤ ، ط١ ، ١٩٩٨م .

(١) كتاب سيبويه : ٣٥٥/٤ ، والمغني في تصريف الأفعال : ص ١٩.

(٢) شرح المفصّل ، موفق الدين أبي البقاء بن يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، قدّم له ووضع فهارسه وهوامشه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ص٤٥٢ ،ج٥ ، ٢٠٠١م ، والممتع الكبير في التصريف : ص٣٠٠ .

(٣) المقتضب : ٢٤٠/١ (حاشية رقم ٢) ، وكتاب سيبويه : ٥٨٧/٢.

ويقول عضيمة – أيضًا – : " والمبرد في رأيه هذا إنّما جرى على قاعدة عامة ، كررها كثيرًا في المقتضب ، والقاعدة هنا أنّه يجوز في الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها ، قال في ص ١٣٢ من الأصل : ولو اضطر شاعر لرده (باب قضايا) إلى أصله كرد جميل الأشياء إلى أصولها في الضرورة ، وانظر ص ١٣٥ وغيرها .... ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أنّ الشاعر إذا اضطر ردّ الأشياء إلى أصولها"[١].

(٥) : همز بنية (معيشة) وجمعها :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما كان على أربعة أحرف و ثالثه واو ، أو ياء ، أو ألف) : " فَمَا كَانَ من ذَلِك أَصلًا ، أَو ملحَقًا بالأَصليّ ، أَو متحرّكًا فِي الْوَاحِد فإِنَّه يظْهر فِي الْجمع ..... فإِن جمعت اسْمًا على أَربعة وثالثه حرف لين زَائِد سَاكن ، فإِنَّك تهمز ذَلِك الْحَرْف فِي الْجمع ، وَذَلِكَ قَوْلك فِي رِسَالَة : رسائل ، وَفِي عَجُوز : عَجَائِز ، وَفِي صحيفَة : صَحَائِف ..... فأَمَّا (معيشة) فَلَا يجوز همز يائها ؛ لأَنَّها في الأَصل متحرّكة ، فإِنَّما تردّ إِلى مَا كَانَ لَهَا ..... فأَمّا قراءَة من قرأَ (معائِش) فهمز فإِنَّه غَلط ، وإِنَّما هَذِه القراءَة منسوبة إِلى نَافِع بن أَبي نُعَيْم ، وَلم يكن لَهُ علم بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَله فِي الْقُرْآن حُرُوف قد وقف عَلَيْهَا " [٢] .

يقول عضيمة في كلام المبرد عن (معائش): " المبرد في تلحينه هذه القراءة إنّما هو مردد لما قاله المازني في تصريفه . قال المازني ج١ص٣٠٧ : " فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنّما أخذت عن

(١) المقتضب : ١/٢٤٠ (حاشية رقم ٢) .
(٢) المقتضب : ١/ ٢٦٠ ، ٢٦١ .

نافع ابن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرأها لحنًا ، نحوا من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط " [١].

ويذكر عضيمة أنّ هذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر [٢].

(٦) اشتقاق (اسم) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين) : " فأَمّا (الاسم) فقد اخْتلف فِيهِ فَقَالَ بَعضهم هُوَ(فِعْل) (وَقَالَ بَعضهم هُوَ (فُعْل) ، وأَسماءٌ تكون جمعًا لهَذَا وَهَذَا . تَقول فِي جِذْع :أَجذاع كَمَا تَقول فِي قُفْل : أَقفال ، وَلَا يدْرك صِيغَة الأَسماءِ إِلاَّ بِالسَّمْعِ ..... " [٣] .

ويذكر عضيمة قول ابن جني في المنصف ج١ص٦٠ : " واسم : محذوف اللام لقولهم :سميت وأسماء"، فهذا بمنزلة دميت ودماء ، والمحذوف منه واو ؛ لأنه من السمو والرفعة، وفيه لغات : اسْم ، وسِم ، وسُم " [٤] .

كما يذكر ما ورد في أمالي الشجري ج٢ص٦٦ قوله : " وفي الاسم لغات أعلاها اسم ، لأنّ التنزيل جاء به ، والثانية : سِم مكسور السين ، والثالثة : سُم بضمها ، والرابعة : سما كهدى ... " [٥] .

---

(١) المقتضب : ١/ ٢٦١ (حاشية رقم ١) ، والمغني في تصريف الافعال : ص١٤، ١٦.

(٢) المقتضب : ١/ ٢٦١ (حاشية رقم ١) ، وانظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ص٤٢ ، (د.ت) .

(٣) المقتضب : ٣٦٤/١ .

(٤) المصدر السابق : ٣٦٤/١ (حاشية رقم ١) .

(٥) المصدر السابق : ٣٦٤/١ (حاشية رقم ١) ، وأمالي ابن الشجري : ٢٨٠/٢.

ويذكر أيضًا أنّ الأنباري عقد في الإنصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم ص ١-١٠ ، وفي كتابه أسرار العربية ص ٤-٩ [١] .

(٧) اشتقاق (ابن) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين) :" فأمَّا (ابن) فتقديره : (فَعَل) ، وَذَلِكَ أَنَّك تَقول فِي جمعه : أَبناءٌ ، كَمَا تَقول جمل وأَجمال ، وجبل وأَجبال . فإِن قَالَ قَائِل : فلعلَّه (فِعْل) أو (فُعْل) فإِنَّ جَمْعهما على أَفْعال ، قيل لَهُ : الدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك تَقول : بَنون فِي الْجمع فتحرّك بِالْفَتْح"[٢].

يقول عضيمة : " في سيبويه ج٢ ص ٨٢ : " وزعم أن أصل بنت ، وابنةٍ فعل كما أنّ أخت فعلٌ؛ يدلك على ذلك أخوك ، وأخاك ، وأخيك ..... ، وقولهم :ابن ثم قالوا: بنون ففتحوا يدلُّك أيضًا " [٣] .

وفي المنصف ج١ص٥٨ : " يدل على ذلك أنّ " ابنا "من البنوة واللام فيه واو؛ لأن مؤنثه بنت، والتاء إنّما تبدل من الواو دون الياء في غالب الأمر " [٤] .

وفي أمالي الشجري ج٢ص٦٨-٦٩ : " وأمّا " ابن " فأصله : بنَو، فعَل، مفتوح العين، بدلالة جمعه على أفعال، كأجبال، فلا يجوز أن يقال :إنّ أصله بنو، بكسر أوّله وسكون ثانيه، بدلالة كسر بائه في بنت، فيكون كقنو ، وجمع على أبناء،

---

(١) المقتضب : ٣٦٤/١ (حاشية رقم ١) ، وانظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٠/١ ، و أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ص٣٧ ، ط١ ، ١٩٩٩م

(٢) المقتضب : ٣٦٥/١ .

(٣) المقتضب: ٣٦٥/١ (حاشية رقم ٢) ، وكتاب سيبويه : ٣٦٣/٣.

(٤) المقتضب : ٣٦٥/١ (حاشية رقم ٢) .

كأقناء، لأنّ هذا يبطل بفتح الباء فى بنين وبنات وبنويّ.وأكثر النحويّين حكموا بأنّ المحذوف منه واو، واستدلّوا بظهور الواو فى البنوّة ، وقال آخرون :ليس ظهور الواو فى البنوّة بدليل على أنّ لامه واو ... " [١] .

(٨) إبدال الياء من الباء :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل محذوف في موضع حذفه) : "وَاعْلَم أَنَّ الشعراءَ إِذا اضطِرُّوا إِلى إِسكان حرف ممَّا هُوَ متحرّك فَلم يصلوا إِلى ذَلِك أَبدلوا مِنْهُ الياءَ إِن كَانَت قبله كسرة ؛ لأَنَّ الياءَ إِذا كَانَت كَذَلِك لم تحرّك ، فَيسلم الإِعراب ، ويصحّ الْوَزْن وَذَلِكَ قَوْله :

لَهَا أَشَارِيرُ منْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ منَ الثَّعالِي ووَخْزٌ منْ أَرَانِيها [٢]

لم يجز أَن يذكر الباءَ فِي الثعالب ويحرّكها فينكسر الشّعْر فأَبدل الياءَ لما ذكرت لَك " [٣] .

---

(١) المصدر السابق : ٣٦٥/١ (حاشية رقم ٢) ، وأمالي ابن الشجري : ٢٨٤/٢ .

(٢) يقول عضيمة : " البيت من قصيدة لأبي كامل اليشكري في وصف عقاب " . انظر : المقتضب : ١/ ٣٨٢ ، و المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري ، ويليه كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل ، السيد محمد بدر الدين أبي فراس النمساني الحلبي ، قدّم له وبوّبه : الدكتور / على بو لحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ص٥١٠ ، ط١ ، ١٩٩٣م ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢١٢/٣ ، و اللباب فى علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى ، تحقيق : غازى مختار طليمات ، دارالفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر – دمشق ، ص٣١٥ ، ج٢ ، ط١ ، ١٩٩٥م ، وأمالي ابن الحاجب ، = عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ،ص٣٢٧ ، ج١ ، ١٩٨٩م .

(٣) المقتضب : ٣٨١/١ ، ٣٨٢ .

يقول عضيمة في البيت السابق : " استشهد به سيبويه ج١ص٣٤٤ على إبدال الياء من الباء في الثعالب ، والأرانب .

وقال ابن عصفور في كتابه الضرائر : وقد يمكن أن يكون الثعالي جمع ثعالة ، فيكون الأصل : الثعائل ، ثم قلبًا مكانيًّا " [١].

اللغة عند عضيمة : الأشارير : جمع إشرارة بكسر الهمزة ، وهي القطعة من اللحم تجفف للادخار ، تتمره : تجففه يريد بقاءه في وكرها حتى يجف ، الوخز : القطع من اللحم ، وأصل الوخز الطعن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة ، وروى : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجر صفة لأشارير، وبالنصب حال منها . قال النحاس في شرح أبيات سيبويه : ويقال إنّ المبرد صحفه بالثاء المثلثة ، وتعجبنه ثعلب ، فقال : إنّما كان ينمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا[٢].

ويرى عضيمة أنّ في الأصل (تتمره) بالتاء ، فلم يصحفه المبرد [٣].

(٩) مصدر (فاعلت) اللازم (مُفاعَلة) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلّها ، والاحتجاج لذلك ، وذكر أَبْنِيَتِها) : "وَأما فَاعلت فمصدره اللَّازِم

---

(١) المصدر السابق : ٣٨٢/١ (حاشية رقم ١) ، وانظر : ضرائر الشّعر ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، تحقيق : السّيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ص ٢٢٦ ، ط١ ، ١٩٨٠م .

(٢) المقتضب : ٣٨٢/١ (حاشية رقم ١) ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٢١٢/٣ ، حاشية (٣) ، وأمالي ابن الحاجب : ٣٢٧/١ ، و لسان العرب : الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، حرف الراء : فصل الشين المعجمة ، (د. ت) ، وشرح المفصل : ٣٨٠/٥.

(٣) المقتضب : ٣٨٢/١ (حاشية رقم ١) .

(مُفَاعَلة) مَا كَانَ فِيهِ لاثنين أَو لوَاحِد ، وَذَلِكَ نَحْو : قَاتَلت مُقَاتَلة ، وشَاتَمْت مُشَاتَمَة ..... " [١] .

ويذكر عضيمة قول سيبويه في ذلك ج٢ص٢٤٣ قال : " وأمّا فاعلت ؛ فإنّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا : مُفاعلةٌ ، جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك :جَالَسْتَه مُجَالَسَةً، وقَاعَدْتَه مُقَاعَدَة، وشَارَبْتَه مُشَارَبَةً " [٢] .

وقال سيبويه في ص ٢٤٤ : " وقد قالوا : ماريته مراءً، وقاتلته قتالًا ، وجاء فعالٌ على فاعلت كثيرًا، كأنّهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتالٍ ونحوها. وأمّا المفاعلة ؛ فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت " [٣].

كما يذكر عضيمة أنّ المبرد في نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : (جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه ...) ، فقال : الاعتلال خطأ ، من قبل أنّ الألف الزائدة بعد الفاء في فَاعَلت قد جاءت بعد الفاء في مُفَاعَلَة[٤].

كما يذكر عضيمة أنّ ابن ولاد رد على نقد المبرد في الانتصار ص ٣٠٤ ، وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج٢ص٣٠٤ ، والسيرافي نقد سيبويه في هذا – أيضًا – وردد كلام المبرد من غير أنْ ينسبه إليه [٥].

---

(١) المصدر السابق : ٩٧/٢ .

(٢) المصدر السابق : ٩٧/٢ ، ٩٨ (حاشية رقم ٥) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٨٠/٤ .

(٣) المقتضب : ٩٧/٢ ، ٩٨ (حاشية رقم ٥) ، وكتاب سيبويه : ٨١/٤ .

(٤) المقتضب : ٩٧/٢ ، ٩٨ (حاشية رقم ٥) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد ، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ص ٢٤٩ ، ط١ ، ١٩٩٦م .

(٥) المقتضب : ٩٧/٢ ، ٩٨ (حاشية رقم ٥) .

(١٠) تصغير بعض الألفاظ :

يذكر عضيمة تصغير بعض الألفاظ كتصغير : (الحرب) ، و (عِثْوَلّ) ، و (مُحْمَرّ) ، و (مَحْمارّ) ، و (مُقْعَنْسِسْ) ، و(بروكاء) ، و (وراء) ، و (أيام الأسبوع) ، و (مَصِير) ، وأرْوى) ، فمنها الآتي :

١- تصغير (عِثْوَلٌّ) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تصغير ما كان من المذكّر على أربعة أحرف) : " وَتقول فِي تَصْغِير (عِثْوَلٍّ) : عُثَيْلٌّ فَاعْلَم ؛ لِأَن فِيهِ زائدتَيْنِ : الْوَاو وَإِحْدَى اللامين . وَالْوَاو أَحَقُّ عندنَا بالطرح ؛ لِأَنَّهَا من الْحُرُوف الَّتِي تزاد . وَاللَّام مضاعفة من الْأُصُول ، وهما جَمِيعًا للإلحاق بِمثل جِرْدَحْل .

وَكَانَ سِيبَوَيْه يَخْتَار عُثَيِّلٌ، وعُثْيِول فِيمَن قَالَ : أُسَيْوِد ، وَيَقُول : هِيَ مُلْحِقَة ، وَهِي أَبْعَدُ من الطّرَف ، وَقد يجوز مَا قَالَ ، وَلَكِن الْمُخْتَار مَا ذكرنَا لِلْعِلَّةِ الَّتِي شرحنا"[(١)].

ويذكر عضيمة قول سيبويه في ج٢ص١١٢ : " وإذا حقرت (عثولٌ) قلت : عثيلٌ وعثيِّيلٌ، لأنَّك لو جمعت قلت :عثاول ، وعثاويل، وإنَّما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير ؛ لأنَّهم إنّما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين قرشِبّ، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشِبّ، فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا قراشب، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين، وكذلك قول العرب وقول الخليل " [(٢)].

---

(١) المقتضب : ٢/٢٤٥ .

(٢) المصدر السابق : ٢/٢٤٥ (حاشية رقم ١) ، وكتاب سيبويه : ٣/٤٣٠ .

كما يذكر عضمة نقد المبرد لقول سيبويه ورد ابن ولاد عليه في الانتصار لسيبويه ؛ فقال المبرد : وهذا غلط ، من قبل أنّ الواو زائدة واللام مثلها، والواو أولى بالحذف لأنّها من حروف الزيادة، واللام إنّما هو من حروف التضعيف، وليس هكذا قرشب ، وأنت مخير في حذف أيهما شئتن إلذا أنّ حذف الواو في قولك :عثيل أجود، وهذا قول أبي عثمان [١].

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله : قال أحمد : وهذا نقض لرده عليه في مقعنسس، لأنّه جعل الميم أولى بالحذف من السين ؛ لأن السين عنده ملحقة، وهو يقول :إنّ الراء في محمر أولى بالحذف من الميم، فيقول في محمر :محيمر، وفي محمار : محيمير، وكذلك الدال في مقدم فهو يجعل الميم أولىبأنْ يبقى في الكلمة ، ويحذف المضاعف ، ويحذف الملحق للمضاعف، فينبغي أنْ يحذف الملحق للميم ؛ لأنه يحذف لها ما هو أولى منه.

وإمّا قوله :إنّه مخير في حذف أيّهما شاء، فليس الأمر كذلك، إنّما يحذف أيّهما شاء إذا استوت الزيادتان كزيادة قلنسوة، فأمّا إذا كانت إحداهما أوْلى من الأخرى أبقينا التي هي أوْلى، كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو، فتكون التي توجب المعنى أوْلى بالإبقاء، والتي للحشو أوْلى بالإلقاء[٢].

(١) المقتضب : ٢٤٥/٢ (حاشية رقم ١) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص٢١٩.
(٢) المصادر السابقة : المقتضب : ٢٤٥/٢ (حاشية رقم ١) ، وانظر : الانتصارلسيبويه على المبرد : ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

ويذكر عضيمة قول الرضي في شرحه شافية ابن الحاجب ج١ص٢٥٤ : " وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنّه يعضده قياسٌ ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس " (١) .

ولكن عضيمة يرد على الرضي بقوله: " وأقول : إنّ سيبويه رجع إلى هذا القياس في تصغير عفنجج ، فقال في ج٢ص١١٢ : " وتقول في تحقير عفنججٍ :عفيججٌ ، وعفيجيجٌ، تحذف النون ولاتحذف من اللامين، لأنَّ هذه النون بمنزلة واو غدودنٍ وياء خفيددٍ، وهي من حرف الزيادة، والجيم ههنا المزيدة بمنزلة الدال المزيدة في غدودنٍ وخفيددٍ، وهي بمنزلة ماهو من نفس الحرف، لأنَّها ليست من حروف الزيادة إلا أنْ تضاعف " (٢).

ويذكر عضيمة معنى (عثول) اللغوي بقوله : " العثول : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضًا الكثير شعر الجسد والرأس " (٣) .

٢- <u>تصغير (مُقْعَنْسِسْ):</u>

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تصغير الأسْماءِ المبنية من أفعالها) : " وَكَانَ سِيبَوَيْهِ يَقُول فِي تَصْغِير (مُقْعَنْسِسْ: مُقَيْعس ، ومُقَيْعِيس . وَلَيْسَ الْقيَاس عِنْدِي مَا قَالَ ؛ لِأَن السِّين فِي مقْعَنْسِسْ مُلْحِقة ، والملحِق كالأصليّ ، وَالْمِيم غير مُلْحِقَة . فَالْقِيَاس : قُعَيْسِس ، وقُعَيْسِيس ، حَتَّى يكون مثل حُريجم ، وحُرَيْجِيم " (٤) .

---

(١) المقتضب : ٢٤٥/٢ (حاشية رقم ١) .

(٢) المقتضب : ٢٤٥/٢ (حاشية رقم ١) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٤٢٩/٣ .

(٣) المقتضب : ٢٤٥/٢ (حاشية رقم ١) ، وانظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، فصل العين المهملة مع اللام : مادة (ع ث ل) ، ١٩٦٥م .

(٤) المقتضب : ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ .

ويذكر عضيمة قول سيبويه في ذلك ، ثم نقد المبرد لكلام سيبويه ، ثم رد ابن ولاد على المبرد في الانتصار ، فسيبويه يقول في ج٢ص١١٢ : " فأمَّا مقعنسٌ ؛ فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السينين زائدةٌ خامسةً تثبت في تكسيرك لاسم الجمع، والتي تبقى هي النون، ألا ترى أنّه ليس في الكلام مفاعنل " (١).

وتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة ، فيقول المبرد معلقًا على قول سيبويه : (وإذا حقرت مقعنسسا قلت : مقيعس تحذف النون وإحدى السينين) بقوله : قال محمد :وهذا خطأ، وهو نقض قوله فيما عليه أصل التغيير عنده ، وذلك أنّ الملحق عنده بمنزلة الأصلي، وعند جميع النحويين، وهو يعلم أن سين مقعنسس الزائدة ملحقة بميم محرنجم، ولذلك لم يدغم فيها الذي قبلها، وقد أوجب في تصغير محرنجم بحريجم، فحذف الميم إذا لم يكنْ بعدها إلّا أصل، فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول : قعيسس، وهو القياس اللازم (٢).

وقد رد عليه ابن ولاد بقوله : قال أحمد : قد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ها هنا، وغلط في المسألتين جميعًا، وذلك أنّه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل ، وقال في تصغيره :عثيل، وهو مع هذا يزعم أنّ واو عثول كشين قرشب، فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل، وحذف الواو التي هي في موضع شين قرشب، ورأى ذلك أولى بالحذف، وقال :هي زائدة، والزائد أولى بأنْ يحذف، فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق في أنّ حذف الدال من مقدم–أولى من حذف الميم، فقال

(١) المصدر السابق : ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : كتاب يبويه : ٤٢٩/٣.
(٢) المقتضب : ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص٢١٥.

فيه :مقيدم، لأن العرب قالت :مقادم، فأثبت الميم وحذفت الدال، ورأت أنّ إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررًا عن الأصل، لأنّ المكرر عن الأصل كالحشو، والميم زيدت في الأول لمعنى، فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوًا في الكلمة.

فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقي المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب، فكيف جاز أن يحذف الميم من مقعنسس ويبقي السين، وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر؟ وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب، والذي عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى، وليس في الملحق معنى أكثر من البناء، والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق، لأنّ ذلك جرى مجرى الأصلي .... [١] .

ويعلق عضيمة على كلام المبرد قائلًا : ليس في كلام المبرد تناقض ، فهو يؤثر بقاء التكرير الذي للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق ، نحو : عثول أم زائد دلّ على المعنى كما في نحو : مقعنسس . أمّا التكرير الذي ليس للإلحاق ؛ فيحذف إن كان معه زائد دلّ على المعنى ، نحو : محمر ، ومقدم " [٢] .

ويذكر عضيمة ما ورد في الخصائص قول ابن جني ج٢ص٤٨٠ : " وفي قولهم : خنافق (جمع خنفقيق) تقوية لقول سيبويه في تحقير مقعنسس وتكسيره :

(١) المقتضب : ٢/٢٥١ ، ٢٥٢ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص٢١٥ ، ٢١٦.

(٢) المقتضب : ٢/٢٥١ ، ٢٥٢ (حاشية رقم ٢) .

مقاعس ، ومقيعس فاعرفه؛ فإنّه قويّ في باب . وانظر ج٢ص٦٢ وجه التقوية : إنّه حذف الحرف المكرر ، وهو القاف ، وأبقى النون وهي زائدة غير مكررة [١].

كما يذكر عضيمة قول الرضي في شرح الشافية ج١ص٢٥٩ : قول سيبويه أولى ؛ لأنّ السين وإنْ كانت للإلحاق بالحرف الأصلي و تضعيف الحرف الأصلي لكنّها طرف وإنْ كانت الزائدة هي الثانية أو قريبة من الطرف إنْ كانت هي الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في إفادة المعنى [٢] .

٣- تصغير (بروكاء):

يذكر عضيمة تصغير : بروكاء ، وبراكاء مما تناوله نقد المبرد المبرد لكتاب سيبويه ، فيقول : " ونسوق أولًا كلام سيبويه ، ثم نتبعه نقد المبرد ، ثم رد ابن ولاد"[٣].

في سيبويه ج٢ص١١٧ : " وإذا حقَّرت بروكاء أو حلولاء قلت :بريكاء وجليلاء، لأنّك لاتحذف هذه الزوائد، لأنَّها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف، كألف التأنيث، فلمَّا لم يجدوا سبيلًا إلى حذفها ، لأنَّها كالهاء في أن لا تحذف خامسةً وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كاف مباركٍ وراء عذافرٍ، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو، والياء التي تكون فيموضع الواو، إذا كنَّ سواكن، بمنزلة ألف عذافر ومباركٍ، لأنَّ الهمزة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث " [٤].

(١) المصدر السابق : ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ (حاشية رقم ٢) .
(٢) المصدر السابق : ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ (حاشية رقم ٢) .
(٣) المصدر السابق : ٢٦١/٢ – ٢٦٣ (حاشية رقم ٢) .
(٤) المصدر السابق: ٢٦١/٢ – ٢٦٣ (حاشية رقم ٢) ، وانظر كتاب سيبويه : ٤٤٠/٣ .

وقال في ص ١١٨ : " ولو جاء في الكلام فعولاء ممدودة لم تحذف الواو، لأنّها تلحق الثلاثة بالأربعة، فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف، وذلك حين تظهر الواو فيمن قال :أسيودٍ، فهذه الواو بمنزلة واو أسيود.

ولو كان في الكلام أفعلاء العين منها واوٌ لم تحذفها، فإنَّما هذه الواو كنون عرضنةٍ. ألا ترى أنَّك كنت لاتحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمها حذفٌ كما لم يلزم ذلك نون عرضني لو مددت .

ومن قال في أسود :أسيدٌ ، وفي جدولٍ: جديّلٌ قال في فعولاءإنْ جاءت فعيلاء يخفف لأنَّها صارت بمنزلة السواكن، لأنَّها تغيرها وهي في مواضعها، فلمَّا ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف ، وهذا قول يونس" [١].

وهذا هو نقد المبرد : " قال محمد : وقوله هذا غلط بين، يلزمه أنْ يقول :بريكا، كما كان لو حقر بروكة (قال) : بريكة، واحتجاجه بألف مبارك ليس حجة لأنّ كاف مبارك من الكلمة، فلذلك حذف الألف، لأنّه لا يصغر خمسة أحرف، وزعم تحقيقًا لهذا القول أنّ من قالفي أسود :أسيود ، وبنى منه أفعلاء فإنّه يقول: أسوداء فاعلم، ومن قال :أسيد فجعلها في اللفظ كواو عجوز قال: أسيداء، فخفف إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك، وهذا توكيد لذلك الخطأ، لا يجوز على حال إلا أسيداء وأسيوداء، ولو كان مثل عجوز تلحقه ألف التأنيث الممدودة لم يجز إلا التثقيل كما قال في بروكاء، وهو مثله وفي وزنه " [٢].

(١) المقتضب : ٢٦١/٢ – ٢٦٣ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٤٤١/٣ .

(٢) المقتضب : ٢٦١/٢ – ٢٦٣ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص٢٢٠ ، ص٢٢١.

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله : " قال أحمد :أمّا إلزامه أنْ يجعل بروكاء في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول: بريكاء ، كما يقول: بريكة فليس بصحيح، لأنّه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست في منزلتها في كل حال ، ألا ترى أنّه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال :إنّ الهمزة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء، لأنّ الهاء كاسم ضم إلى اسم، تقول :ضارب ثم تقول: ضاربة، فتدخل التأنيث بعد أنْ تتكلم بالاسم مذكرًا، وليست الألف في حمراء كذلك، إنّما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خاليا منها، فجعلها بمنزلة كاف مبارك لهذه العلة، فهي كهاء التأنيث، لأنّها للتأنيث كالهاء، ومتحركة كالهاء فتثبت في الاسم الخماسي مصغرًا كما تثبت فيه الهاء لمشابهتها إياها في هذا المعنى، ولذلك زعم أنّهم أجروها مجرى الهاء. يريد أنّها تثبت في الخماسي كما تثبت الهاء في التحقير، وإنّما فارقتها في أنهّا مبنية مع الاسم لا تفارقه، فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر، فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك، كما حذفت ألف مبارك، وخالفت الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضعالذي أشبهتها، فأعطوها حقها في الموضعين، وإنّما قالوا :بريكة بالتثقيل ولم يحذفوا الساكن مع الهاء، لأنّ الهاء لا يعتد بها مع الاسم، فكأنك قلت :بروك، ثم حقرته، والهاء غير معتد بها، وكذلك عجوز.

وليست همزة التأنيث كذلك، لأنّها من بناء الكلمة، فحذفت معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما، ولأنّها قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير علة، فكيف إذا وقعت على توجب الحذف ؟ .

فأمّا إذا وقع في موضع هذا الزاد حرف ملحق أو أصلي كقولك :فعولاء، فلو جاءت ملحقة في أسوداء لتكلم بها، والواو فيها أصلية لم تحذف في التحقير،

وقالوا :فعيولاء وأسيوداء، ولم تجر هذا مجرى المدة الزائدة، وهذا في لغة من قال :أسيود في تحقير أسود، وجريول في تحقير جرول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجري هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول :أسد كما يقول: عجيز، فلمّا أجروها مجرى السواكن في التغيير والقلب في هذه السواكن للخفة التي ذكرناها في الهمزة التي للتأنيث وأنّها من بناء الكلمة، فوجب حذف السواكن معها كما تحذف من الخماسي، فجاء سيبويه بقياس اللغتين، فمن غيرها وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفها في الموضع الذي يحذف فيه الساكن، ومن لم يغيرها وجعلها كالأصلي أبقاها ولم يحذفها.

وأمّا قوله :إنّ الكاف من مبارك أصلية، والهمزة من بروكاء زائدة، فالأصلي والزوائد إذا كان من بناء الكلمة يحذف في الخماسي، ويثبت الزائد والأصلي جميعا، إذا لم يخرجعن المثال، فنون رعشن ثابتة في التحقير كثبات راء جعفر، ويحذف الأصلي في الخماسي فتقول :سفيرج في سفرجل، فليس لذكر الزائد والأصلي إذا وقع طرفا في الخماسي معنى لأنهما يستويان في الحذف " [1].

٤ – <u>تصغير (أيام الأسبوع)</u>:

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تحقير الظروف من الأزمنة) : " وَتقول فِيمَا كَانَ عَلَمًا فِي الْأَيَّام كَذَلِك ، فِي تَصْغِير سَبْت : سُبَيْتق ، وَفِي تَصْغِير أَحَد : أُحَيْد ، فِي الِاثْنَيْنِ : ثُنَيّان ؛ لِأَنّ الْألف ألف وصل فَهِيَ بِمَنْزِلَة قَوْلك فِي ابْن: بُنيّ، وَفِي اسْم : سُمَيّ ، وَفِي الثُّلَاثَاء : ثُلَيْثَاء فِي قَول سِيبَوَيْه ، وَفِي قَوْلنَا : ثُلَيّثاء ؛

(١) المقتضب : ٢/٢٦١ – ٢٦٣ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص ٢٢١ – ٢٢٤ .

لِأَنَّك إِنَّمَا صغرت ثَلَاثًا فَتُسْلِم الصَّدْر ، ثمَّ تَأتي بعده بألفي التَّأْنِيث ، وَفِي الْأَرْبَعَاءِ: الأُرَيْبِعاءُ ، وَفِي الْخَمِيس : الخُمَيِّس ، وَفِي الْجُمُعَة : جُمَيْعة " [١] .

ويقول عضيمة : " سيبويه يمنع تصغير أيام الاسبوع ج٢ص١٣٦ " [٢] .

كما يذكر عضيمة رد المبرد على سيبويه في نقده لكتابه ، فقال ص ٢٧٥-٢٧٦ : " زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأربعاء لأنّهما وما أشبههما أعلام، وإنّما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة.

قال محمد :وهذا خطأ فاحش، لأنّه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة، فكذلك يلزمه أنْ يكون السبت والأحد كزيد وعمرو، ولا اختلاف بينالنحويين في إجازة تحقير اسم المكان معرفة كان أو نكرة " [٣].

كما يذكر عضيمة رد ابن ولاد على المبرد بقوله :

" قال أحمد :أمّا ادعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره لو كان كل من سواه يوافق محمدا فكيف والأمر على خلاف ما ذكر؟

ولكنّا نبين حجة سيبويه ونبطل الاعتلال في تخطئته ، فنقول :إنما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنّها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع يوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات، ألا ترى أن يوما يكون جوابا لـ (كم) ، يقول القائل :كم سرت؟ ، فيقول المجيب : يومًا أو يومين، فإذا كان مقدارًا جازا تحقيره وتقليله، وأمّا السبت والأحد وما يجري مجراهما فلم يوضع للمقادير ، وإنّما هي أعلام

(١) المقتضب : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) المصدر السابق : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٣/٣٩٣ .

(٣) المقتضب : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) .

وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار، وهي تكون في جواب متى سرت ، فيقول المجيب :السبت ، فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأنّ التحقير في المقادير إنّما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده.

فأمّا زيد وما أشبهه ؛ فهو وإنْ كان علمًا فقد يسمى به غير واحد، ولم يجر السبت في كلامهم هذا المجرى ولا سموا به غيره من الأيام.

وأمّا قوله :إنّ المكان يجري مجرى الزمان فهو كذلك، ألا ترى أنّه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علمًا كمكة وعمان، لأنّه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها، لأنّ الصغر والكبر من باب الإضافة تقول :هذا أصغر بالإضافة إلى ما هو أكبر منه، فإنْ لم يكن ثم أكبر منه لم يجز أنْ تنسبه إلى الصغر، ولكنْ يجوز ذلك في النكرات من الأماكن كما جزا في النكرات من الأزمان فتقول :فريسخ تصغير فرسخ، لأنّه يكون فرسخ أطول منفرسخ على حسب الوضع والتقدير.

فإنْقلت : إنّ السبت يتكرر كما يتكرر يوم، فلو كان يجري في هذا مجرى يوم كان نكرة كيوم، ولكنّهم جعلوه اسمًا لأوّل كل جمعة فصار كأنّه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير، ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم " [1].

ويذكر عضيمة أنّ ابن سيده في المخصص ج١٤ص١١١ قد نقل أنّ المازني والجرمي يجيزان التصغير [2] .

(١) المقتضب : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) المقتضب : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) .

ويرى عضيمة أنّ كلام المبرد صريح في أنّ أسماء أيام الأسبوع أعلاه ، فيقول : " وكلام المبرد هنا صريح في أنّ أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله : (وتقول فيما كان علمًا في الأيام في تصغير سبت ... " [١].

كما يذكر عضيمة أنّ السيوطي في الهمع نسب إلى المبرد أنّه خالف سيبويه في علميتها قال ج١ص٧٤ : " وخالف المبرد فقال أنّها غير أعلام ، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات " [٢] .

ويذكر عضيمة – أيضًا – أنّ الرضي ينسب إلى المبرد أنّه قال ذلك في الاثنين[٣].

ولكن عضيمة يرى غير ذلك ، فيقول : " والمبرد إنّما خالف سيبويه في أنْ أجاز تصغيرها ، ولم يخالفه في علميتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ : " وَأما قَوْلهم :الثُّلَاثَاء وَالْأَرْبِعَاء يُرِيدُونَ: الثَّالِث وَالرَّابِع فَلَيْسَ بمعدول؛ لِأَن الْمَعْنى وَاحِد، وَلَيْسَ فِيهِ تَكْثِير، وَلكنه مُشْتَقّ بِمَعْنى الْيَوْم كالعديل وَالْعدْل والعديل :مَا كَانَ من النَّاس، وَالْعدْل :مَا كَانَ من غير ذَلِك، وَالْمعْنَى فى المعادلة سَوَاء أَلا ترى أَن الْخَمِيس مَصْرُوف فهذان دليلان، وَكَذَلِكَ لُزُوم الْألف وَاللَّام لهَذِهِ الْأَيَّام؛ كَمَا يلْزم النَّجْم، والدبران؛ لِأَنَّهُمَا معرفَة وَقد أبان ذَلِك الْأَحَد والاثنان؛ لِأَنَّهُ على وَجهه " [٤].

(١) المصدر السابق : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) .
(٢) المصدر السابق : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) ، وهمع الهوامع :١/٢٩٢.
(٣) المقتضب : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) .
(٤) المقتضب : ٣/٣٨٢ .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ : " فَأَما قَوْلهم النَّجْم إِذا أردْت الثريا فَإِنَّهُ معرفَة بِالْألف وَاللَّام مجعول بهما علما فَإِن فارقتاه رَجَعَ إِلَى أَنه نجم من النُّجُوم .. " [١] .

٥- **تصغير (مَصِير):**

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تصغير ما كان من الجَمع) : " فَإِن قلت : فَأَنا أَقُول : مَصِير ومُصْران للْجميع ، ثمَّ أَقُول فِي جمع الْجمع : مَصَارِين ، فَكيف أَصغِّر مُصْرانًا ؟

فَإِنّ مُصْرَانًا تصغيره لَا يكون إِلَّا مُصَيْرانا ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا ألحقته الْألف وَالنُّون للْجمع ، فَلَا تغيرعَلامَة الْجمع ؛ أَلا ترى أَنّه مَا كَانَ على (أَفعَال) ، نَحْو : أَبْيَات ، وأَجْمال ، وأَقْتَاب لم تقل فِيهِ إِلَّا أُجَيْمال ، وأُقَيْتاب ، وأُبَيّات ، فَإِنْ كَانَ جمعا لجمع قلت : أَبَيْات وأبابيت ،؛كَمَا تَقول : أَظْفار ، وأَظَافِير ، وَلَكِنّ الْعلَّة فِيمَا ذكرت لَك"[٢].

ويذكر عضيمة ما ورد في اللسان : " المصير : الْمِعَى الَّتِي يَنْتَقِلُ إِلَيْهَا الطَّعَامُ بَعْدَ الْمَعِدَةِ، وهو فعيل ، والجمع أمصرة ومصران ، مثل : رغيف ورغفان ، ومصارين جمع الجمع عند سيبويه . قال الأزهري : المصارين جمع المصران جمعته العرب على توهم النون أنّها أصلية " [٣].

ويقول عضيمة : " وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر " [٤].

---

(١) المصدر السابق : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ (حاشية رقم ١) ، و ٤/٣٢٤.

(٢) المقتضب : ٢/٢٧٨ .

(٣) المصدر السابق : ٢/٢٧٨ (حاشية رقم ٣) ، وانظر : لسان العرب : حرف الراء : فصل الميم .

(٤) المقتضب : ٢/٢٧٨ (حاشية رقم ٣) .

(١١) تصغير ما كان على (مُفْعَوْعِل) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تصغير الأَسْماءِ المبنيَّةِ من أفعالها) : " وَكَذَلِكَ مَا كَانَ من (مُفْعَوْعِل) مثل : مُغْدَوْدِن . تحذف الْوَاو وَإِحْدَى الدالين ، فَتَقول : مُغَيْدِن ، ومُغَيْدِين ، وَلَا تحذف الْمِيم لِأَنَّهَا للمعنى . وكل مَا كَانَ على شَيْء من الْأَبْنِيَة فَهَذَا قِيَاسه " (١).

ويذكر عضيمة قول سيبويه ج٢ص١١١ : " وتقول في مغدودنٍ :مغيدينٌ إنْ حذفت الدال الآخرة، كأنّك حقرت مغدونٌ، لأنَّها تبقى خمسة أحرف رابعتها الواو، فتصير بمنزلة بهلولٍ وأشباه ذلك. وإنْ حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوالقٍ، كأنك حقرت مغودنٌ" (٢) .

ويقول عضيمة معلقًا على كلام سيبويه : " وأقول : الأوْلى هنا حذف الدال الثانية ، لأنّه كلّما قلّ الحذف لم يصلح غيره " (٣).

(١٢) تصغير المبهمات :(مَنْ)، و(مَا)،و (أَيّا)،وتصغير (الذي)، و(اللاتي) :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تحقير الأسماء المبهمة) : " وَاعْلَم أَنّ(مَنْ) ، وَ (مَا) ، و (أيّا) لَا يُحقّرون كَمَا لَا تحقّر الْحُرُوف الَّتِي دخلن عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ (كَم) ، و (كَيْف) ، و (أَيْنَ) لَا يحقرن لما ذكرت لَك ، وَكَذَلِكَ (مَتى)، وَ (هن) كُلهنَّ أَسمَاء " (٤).

---

(١) المصدر السابق : ٢٥٠/٢ .

(٢) المصدر السابق : ٢٥٠/٢ (حاشية رقم ١) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٤٢٨/٣ .

(٣) المقتضب : ٢٥٠/٢ (حاشية رقم ١) .

(٤) المقتضب : ٢٨٩/٢ .

ويذكر عضيمة ما قاله سيبويه ج٢ص١٤٠ : " ولا تحقر (مَن) ، ولا (أيٌّ) إذا صارا بمنزلة الذي ، لأنّهما من حروف الاستفهام ..... فـ (مَنْ) لم يلزمه تحقيرٌ كما يلزم (الذي) ، لأنّه إنَّما يريد به معنى (الذي) ، وقد أستغني عنه بتحقير (الذي) [١].

كما يذكر عضيمة نقد المبرد لقول سيبويه ، ورد ابن ولاد على المبرد في الانتصار ، فيقول عضيمة: " تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه طرفًا من تصغير المبهمات فقال : " ومن ذلك قوله في باب تحقير المبهمة، ذكر أنّ الألف تلحق في أواخرها.

قال محمد :وليس كل ما وصف، ولكن الألف تلحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض، فما لحقته الألف قبل آخره أولاء فيمن مد الياء، وتصغيره لو زدتها في آخره الياء، فتدغم ياء التصغير في ألف أولاء، ثم تأتي بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك، ولكنّهم كرهوا وقوع هذه الألف ها هنا ؛ لأنّ الألف تحذف خامسة من نحو: حبنطي ، وقرقري، فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال التصغير، وأرادوا أنْ يسلم آخره على الكسر.

وقال في هذا الباب : لا يصغر (اللاتي) لاستغنائهم بتصغير (التي) ، وجمعها في قولهم: اللتيات، وكان الأخفش يقول في تصغير اللاتي:(اللويا) ، وفي اللاتي : (اللويئا) ، وهو القياس " [٢].

(١) المصدر السابق : ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ (حاشية رقم ٣) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٤٨٩/٣.
(٢) المقتضب : ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ (حاشية رقم ٣) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله : " قال أحمد : في هذه المسألة أربعة أجوبة: إنّه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لما كان إلزامه صحيحًا، وذلك أنّه إذا تكلم على معظم الباب جاز أنْ يجعل الكلام عاما ، وإنْ شذ الحرف، **فهذا وجه.**

والثاني : إنّه ليس الأمر كما حكاه عنه البتة، وذلك أنّ سيبويه إنّما جعل الكلام عاما في أوائل هذه الأسماء المبهمة لا في أواخرها، فزعم أنّ أوائلها لا تغير، ثم ذكر الأسماء التي تلحق أواخرها الألف خاصة لا عامة، ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها، وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر، وإذ قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر، وأنّها حكاية ظن.

والجواب الثالث :إنّ هذه الألف لما كانت تلحق آخر أولى المقصورة وصار موضعا لها ودخلت الكاف عليها إذا قلنا: أولياك، ألحقوها أيضا هذه الهمزة في المد كما ألحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف.

والوجه الرابع ، وهو الذي أختاره : أنْ تكون الهمزة هي ألف التصغير ، وذلك أنّ الياء أدغمت في ألف أولاء فلما انقلبت الألف ياء صارت الهمزة ألفًا ، وأدخلت عليها ألف التحقير فهمزت لاجتماع ألفين.

وأمّا قوله :كان ينبغي أنْ يكون على قياسه ألياء فخطأ، لأنّ الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفًا.

وأّما ما حكاه الأخفش في إجازة تحقير اللاتي واللائي فليس هذا بنقض، لأن الأخفش إنّما أجازه قياسا لا سماعا، وسيبويه يذكر أنّ العرب استغنت عنه باللتيات، ولميسمع في كلامها تحقير هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه " [١].

وفي شرح الشافية للرضي ج١ص٣٨٧: " وأمّا الزجاج فإنّه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته، لكنّه يقدر همزة " أولاء " في الأصل ألفًا ، ولا دليل عليه"[٢] .

(١٣) النسب في بعض الألفاظ :

يذكر عضيمة النسب في بعض الألفاظ الآتية : (البَصْرة) ، و (الذي قد أتى عليه الدهر) ، و (شِية) ، و (شَويّ) ، ومنها :

١- النسب إلى الَبْصرة : بِصْريّ :

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما يقع في النسَب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسَب) : وَقد قَالُوا فى النّسَب إِلَى الْبَصْرَة :بِصْرِىّ ، فالكسر من أجل الْيَاء، وَالْوَجْه :بَصْرِىّ ، وَلَو سميت شَيْئا الْبَصْرَة فنسَبت إِلَيْهِ لم تقل إِلَّا :بَصْرىّ وَهُوَ أَجْود الْقَوْلَيْنِ فى النّسَب قبل التَّسْمِيَة " [٣] .

---

(١) المقتضب : ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ (حاشية رقم ٣) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص ٢٣٢ ، ٢٣٣.

(٢) المقتضب : ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ (حاشية رقم ٣) ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٢٨٧/١ .

(٣) المقتضب : ١٤٦/٣ .

ويذكر عضيمة ما ورد في سيبويه ج٢ص٦٩ : " وفي البصرة :بصريٌّ " [١] .

وفي شرح الشافية ج٢ص٨١ ، ٨٢ : " وقالوا في البَصْرة :بِصْرِي، بكسر الباء ، لأنّ البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سميت الْبَصرة، والْبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى الْبَصْرة، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاءكسرت الباء في النسب، وقيل :كُسِر الباء في النسب إتباعاً لكسر الراء،ويجوز : بَصْرِي بفتح الباء على القياس "[٢].

ويقول محيي الدين : " المشهور في " البصرة " فتح الباء ، وقد ورد في لفظ النسب إليها " بِصري " بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًا ، وقد ورد في " البصرة " كسر الباء وضمها أيضًا ، وورد في لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولًا ، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح لم يكن شاذًا ، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه ، وكأنّهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنة حبلى ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنّك تعلم أنّ النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا ، فيقال : " بصرويّ " [٣] .

---

(١) المصدر السابق : ١٤٦/٣(حاشية رقم ٢) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٣٣٦/٣ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان أثير الدين الأندلسى ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ص ٦٣٢ ، ج٢ ، ط١ ، ١٩٩٨م .

(٢) المقتضب : ١٤٦/٣(حاشية رقم ٢) .

(٣) شرح ابن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ص١٢٥ (حاشية رقم ٢) ، ج٤ ، ٢٠٠٩م .

٢- **النسب للفظة (الدهر) :**

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما يقع في النسَب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسَب) : " وَكَذَلِكَ قَوْلهم فى الذى قد أَتَى عَلَيْهِ الدَّهْر: دُهْرِىّ ؛ ليفصلوا بَينه وَبَين من يَرْجُو الدَّهْرَ ، ويخافه، وَالْقِيَاس :دَهْرِى فى جَمِيعهَا . فَكلُّ مَا كَانَ على نَحْو مِمَّا ذكرت لَك فالتسمية ترده إِلَى الْقيَاس " (١).

ويذكر عضيمة ما ورد في سيبويه ج٢ص٦٩ : " وفي الدَّهر : دهريٌّ " ، وقال في ص ٨٩ : " ومن ذلك أيضًا قولهم في القديم السنِّ : دهريٌّ " (٢).

وفي المخصص ج٩ص٦٢ : " رَجُلٌ دُهْرِيٌّ –بِضَم الدَّال– : قديمٌ ، ودَهْرِيّ– بِفَتْحِهَا– : لَا يُؤمن بِالآخِرَة " (٣) .

٣- **النسبة إلى : شِيَة ، و شَوِيّ (الإضافة إلى شية) :**

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه مَوضِع الفاء) : " فَإِن نسبت إِلَى شِيَةٍ فَلَا بُد من الرَّد؛ لِأَنَّهُ على حرفين أَحدُهمَا حرفُ لين، وَلَا تكون الْأَسْمَاء على ذَلِك فَإِنَّمَا صلح قبل النّسَب من أجل هَاء التَّأْنِيث. فَإِذا نسبت إِلَيْهِ حذفت الْهَاء ، وَكَانَ سِيبَوَيْه يَقُول فى النّسَب إِلَيْهِ :وِشَوِىّ على أَصله؛ لِأَنَّهُ إِذا رد لم يُغير الْحَرْف عَن حركته هَذَا مذْهبه، وَمذهب الْخَلِيل على مَا تقدم من قَوْلنَا حَيْثُ ذكرنَا (يدا) وَقَوله فِيهَا: / يَدوِىّ فِيمَن ردّ ، وغَدَوِىّ فى غَدٍ فِيمَن ردّ .

---

(١) المقتضب : ١٤٦/٣.

(٢) المصدر السابق : ١٤٦/٣(حاشية رقم ٣) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٣٣٦/٣ ، و٣٨٠ .

(٣) المقتضب : ١٤٦/٣(حاشية رقم ٣) ، وانظر : المخصص : ٤٠٠/٢ ، و شرح شافية ابن الحاجب :٨٢/٢ ، وتاج العروس : فصل الدال المهملة مع الراء: (دهر) .

وَكَانَ أَبُو الْحسن الْأَخْفَش يَقُول فى النّسَب إِلَيْهَا :وِشْيِىّ ؛ لأنّه يَقُول :إِذا رددت مَا ذهبمن الْحَرْف رَددته إِلَى أَصله، وَثبتت الْيَاء لسكون مَا قبلهَا .... " (١).

ويذكر عضيمة قول سيبويه في ج٢ص٨٥ : " وتقول في الإضافة إلى شيةٍ :وشويٌّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال :دمويٌّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجويّ، وإنَّما ألحقت الواو ههنا كما ألحقتها في (عه) حين جعلتها اسمًا ليشبه الأسماء، لأنَّكجعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب. وإنَّما شيةٌ وعدةٌ فعلةٌ، لو كان شيء من هذه الأسماء فعلة لم يحذفوا الواو، كما لم يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها..... فإنَّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء " (٢) .

كما يذكر عضيمة – أيضًا – نقد المبرد لقول سيبويه ، فيقول عضيمة : " قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقًا على قول سيبويه : لم تسكن العين كما لم تسكن الميم، إذا قلت : دموي : " وليست شية كذلك، لأنّ الشين إنّما تحركت بحركة الواو، وحذفت الواو، ولم يجز أنْ يبتدأ بالشين ساكنة، فلما رجعت الواو ردت الشين إلى السكون ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش " (٣).

ورد عليه ابن ولاد بقوله : " وأما قوله في شية :إنّه إذا رد حركة الواو إليها أسكن الشين، فتحريك الشين أوْلى من تحريك الدال من يد، لأنّنا إنّما حركنا في يد إذا قلنا :يدوي تعويضًا من حركة الإعراب التي كانت في الدال، وحركة الإعراب ليست بلازمة على كل حال، إنّما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف، و(شية) حركتها

(١) المقتضب : ١٥٦/٣ ، ١٥٧.
(٢) المصدر السابق : ١٥٧/٣ (حاشية رقم ١) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٣٦٩/٣ .
(٣) المقتضب : ١٥٧/٣ (حاشية رقم ١) ، وانظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ص٢١١.

حركة بناء لازمة للحرف، والتعويض من اللازم أولى، وليس كونها في الأصل للواو بمانع لأن يعوض منها، إذ لزمت الشين وجبتلها بعلة من العلل ..... ، ولما لم يكن تركنا الإعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب إلى يد، لم يكن رد حركة الواو إليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض " [١].

(١٤) تصريف بعض الألفاظ :

١- صرف (حَسَّان) ، (سَمَّان) ، (تُبَّان) :

قال المبرد في باب عنوانه : (هذا باب ما لحِقَتْه أَلف ونون زائدتان) : " فَأَمَّا حَسَّان ، وسَمَّان، وتُبَّان فَأَنت فى هَذِه الْأَسْمَاء مُخَيّر : إِن أَخذت ذَلِك من السّمْن، والتبْن ، وَالْحُسْن ، فَإِنَّمَا وَزنهَا (فَعَّال) . وَإِن أخذت حَسَّان من الْحِسّ ، وسَمَّان من السَّمّ ، وتبَّان من التبِّ – لم تصرفه فى الْمعرفَة لزِيَادَة الْألف وَالنُّون ، وصرفته فى النكرَة " [٢].

ويذكر عضيمة ما ورد في ابن يعيش ج٩ص١٥٥ : " القياس يقتضي زيادة النون ، وأن لا ينصرف حملًا على الأكثر ، ويجوز أنْ يكون مشتقًا من الحسن "[٣].

وفي شرح الشافية للرضي ج٢ص٣٤٤ : " يرجع إلى الحسن ، أو إلى الحس ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ، ومنع صرفه " [٤].

---

(٢) المصادر السابقة : المقتضب : ١٥٧/٣ (حاشية رقم ١) ، والانتصار لسيبويه على المبرد : ص٢١٢.

(٣) المقتضب : ٣٣٦/٣ ، وانظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، ابن القَطَّاع الصقلي ، تحقيق : أ.د/ أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ص١٢٠ ، ١٩٩٩م

(٤) المصدر السابق : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ١) ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣٣٤/٥

(٥) المقتضب : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ١) .

وفي الكامل ج١ص١٠٩ : " من أخذ حسانا من الحسن صرفه ، لأنّ وزنه فعَّال ، فالنون فيه في موضع الدال من حماد ، ومن أخذه من الحس لم يصرفه ؛ لأنّه حيئنذ فعلان ، فلا ينصرف في المعرفة " [١].

كما يذكر عضيمة ما ورد في اللسان : السمان : بائع السمن . الجوهري : السمان إن جعلته بائع السمن انصرف ، و إن جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة[٢] .

كما يقول عضيمة : التُّبان (بالضم والتشديد) : سروال صغير شبر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين [٣] .

جاء جمعه في شعر الفرزدق : (الديوان ص ٨٥٦) :

وإنَّكَ إذْ تَهْجُو تَميما و تَرْتَشِي تَبَابِينَ قَيْسٍ أَو سُحُوقَ العمائم [١]

---

(١) المصدر السابق: ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ١) ، وانظر : الكامل في اللغة والأدب ، الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، عارضه بأصوله وعلّق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،ص٢٢ ، ج١ ، ط٣ ، ١٩٩٧م .

(٢) المقتضب : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : لسان العرب : حرف النون : فصل السين المهملة ، وتاج العروس : (سمن) ، و مختار الصحاح ، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، حرف السين : (س م ن) ، ١٩٨٦م ، و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، فصل السين : (سمن) ط٤ ، ١٩٨٧م .

(٣) المقتضب : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ٣) ، وانظر : المعجم العربي لأسماء الملابس (في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث) ، الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، تقديم : أ.د / محمود فهمي حجازي ، راجع المادة المغربية : أ.د/ عبد الهادي التازي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، حرف التاء : التُّبّان ، ، ط١ ، ٢٠٠٢م ، ومختار الصحاح : باب التاء : (ت ب ن) ، و الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية : فصل التاء : (تبن) .

وفي اللسان أيضًا : ورجل تبان : يبيع التبن ، وإن جعلته فعلان من التبن لم تصرفه [٢].

وفي سيبويه ج٢ص١١ : " وإذا سميّت رجلًا طحان، أو سمّان من السمن، أو تبان من التبن، صرفته في المعرفة والنكرة، لأنّها نونٌ من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال حمادٍ" [٣].

وفي حواشي الجاربردي ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ : (الحس) الظاهر أنّه بالكسر ، ومعناه حينئذ الحركة ، وأن يمر بك قريبًا ، فتسمعه ولا تراه والصوت . أمّا بالفتح فمعناه : القتل [٤] .

٢- <u>صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط :</u>

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تسميةُ المؤنث) : " اعْلَم أَن كل أُنْثَى سمَّيتها باسم على ثَلَاثَة أحرف فَمَا زَاد فَغير مَصْرُوف، كَانَت فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث أَو لم تكن، مذكّرًا كَانَ الِاسْم أَو مؤنثا ..... فَإِن سميتها بِثَلَاثَة أحرف أوسطها سَاكن، فَكَانَ ذَلِك الِاسْم مؤنثا أَو مُسْتَعْملًا للتأنيث خَاصَّة، فَإِن شِئْت صرفته وَإِن شِئْت لم تصرفه

---

(١) المقتضب : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ٣) ، وانظر: لسان العرب : حرف النون : (فصل الباء الموحدة) .

(٢) المصادر السابقة : المقتضب : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ٣) ، وانظر: لسان العرب : حرف النون : (فصل الباء الموحدة) .

(٣) المقتضب : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ٣) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٢١٧/٣.

(٤) المصدر السابق : ٣٣٦/٣ (حاشية رقم ٤) ، وانظر : تاج العروس : فصل الحاء مع السين : (حسس) ، و القاموس المحيط ، الإمام مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيراوى الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة ، بإشراف : محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة ، باب السين : (فصل الحاء) ، ط٨ ، ٢٠٠٥م .

إذا لم يكن فى ذَلِك الِاسْم علم التَّأْنِيث نَحْو :شَاة ..... وَأما المستعملة للتأنيث فنحو :جمل، ودعد، وَهِنْد فَأَنت فى جَمِيع هَذَا بِالْخِيَارِ، وَترك الصّرْف أَقيس . فَأَما من صْف فَقَالَ :رَأَيْت دعدًا، ورأتنى هِنْدٌ ، فَيَقُول :خَفَّت هَذِه الْأَسْمَاء؛ لِأَنَّهَا على أقل الْأُصُول، فَكَانَ /مَا فِيهَا من الخفَّة معادِلا ثِقَلَ التَّأْنِيث .

وَمن لم يصرف قَالَ :الْمَانِع من الصّرْف لما كثُر عِدَّته؛ نَحْو :عقرب ، وعَناق، مَوْجُود فِيمَا قلَّ عدده؛ كَمَا كَانَ مَا فِيهِ عَلامَة تَأْنِيث فى الْكثير الْعدَد والقليلة سَوَاءً"(١).

يذكر عضيمة قول سيبويه في ج٢ص٢٢ : " باب تسمية المؤنث . فكان الأوسط منها ساكنًا، وكانت شيئًا مؤنثًا ، أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار :إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود .

وتلك الأسماء نحو : قدر، وعنز، ودعد، وجمل، ونعم ، وهند.

وقال الشاعر فصرفت ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ، ولَمْ تُغْذَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ (٢)

فصرفت ولم يصرف. وإنمَّا كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأنّ الأشياء كلَّها أصلها التذكير ثم تختصَّ بعد، فكل مؤنث شيءٌ، والشيء يذكَّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنًا، كما أنَّ النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة، لأنَّ الأشياء إنَّما

(١) المقتضب : ٣/٣٥٠ .

(٢) المقتضب : ٣/٣٥٠ ، ٣٥١ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى ، تحقيق : غازى مختار طليمات ، دارالفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر – دمشق ، ص ٥٠٨ ، ج١ ، ط١ ، ١٩٩٥م ، وشرح شذور الذهب : ص.٣٩٦ ، و كتاب سيبويه : ٣/٢٤٠ ، والخصائص : ٣/٣١٩ .

تكون نكرةً ثم تعرف فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنًا عندهم. فالأول هو أشد تمكنًا عندهم..... " [١] .

كما يذكر – أيضًا – قول المبرد في كتابه المذكر والمؤنث :" مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر ، وشمس ، وجمل ، ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة ، وترك الصرف أجود " [٢] .

ويري عضيمة توافق سيبويه والمبرد في منع الصرف ، ويذكر ما نسبه الرضي إليهما ، ويرد عليه عضيمة ، فيقول : " ومن هنا يتبين لنا أنّ سيبويه والمبرد رأيا أنّ منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط أجود من صرفه .

والرضي في شرح الكافيةج٢ص٤٤ ينسب إليهما أنّهما جزما بامتناع الصرف . وعبارة سيبويه : " فأنت بالخيار " ، وقول المبرد : " فأنت في جميع هذا بالخيار " مما يرد على الرضي قوله .

قال الرضي : " فالزجاج ، وسيبويه ، والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثًا بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه " [٣] .

٣- <u>صرف الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط :</u>

يقول المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تسميةُ المؤنث) : " فَإِن سميت مؤنثًا باسم على هَذَا الْمِثَال أعجميّ ، فَإِنَّهُ لَا اخْتِلَاف فِيهِ أَنه لَا ينْصَرف (فى الْمعرفَة) ،

---

(١) المقتضب : ٣/٣٥٠ ، ٣٥١ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٣/٢٤٠ .

(٢) المقتضب : ٣/٣٥٠ ، ٣٥١ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : المذكر والمؤنث ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، حقّقه : الدكتور / رمضان عبد التواب ، و صلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، ص١٠٢ ، ١٩٧٠م .

(٣) المقتضب : ٣/٣٥٠ ، ٣٥١ (حاشية رقم ٢) .

وَذَلِكَ نَحْو امْرَأَة سميتها بخشّ ، أَو بدلّ ، أَو يجاز؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ مَعَ التَّأْنِيث عُجمة، فَاجْتمع فِيهِ مانعان " [١] .

ويذكر عضيمة قول سيبويه ج٢ص٢٣ : " فمن الأعجمَّية :حمص، وجور، وماه. فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها " [٢] .

وفي الكامل ج٨ص٤٩ : " إذا سمّى باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف إذا كان مؤنثًا وإنْ كان أوسطه ساكنًا ، نحو : جور ، وحمص ، وما كان مثل ذلك"[٣].

وقال في المذكر والمؤنث : " وإذا كانا اسمًا لمؤنث ، فإنْ كان أعجميًّا من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور ، وحمص ، و ماه ، وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى : طيب ، وجاز أو كاز بمعنى : أرجوحة في اللسان ، دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب ، وسميت به امرأة ، فقالوا : دل ففتحوه ؛ لأنّهم لما لم يجدوا في كلامهم دالا بالكسر أخرجوه إلى ما في كلامهم ، وهو الدال الذي هو الدلال" [٤].

---

(١) المصدر السابق : ٣/٣٥١ .

(٢) المصدر السابق : ٣/٣٥١ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٣/٢٤٣.

(٣) المقتضب : ٣/٣٥١ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : الكامل في اللغة والأدب : ٣/٢٤٧، و شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، و على سيد على ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ص١٣ ، ج٤ ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

(٤) المقتضب : ٣/٣٥١ (حاشية رقم ٢) ، وانظر : المذكر والمؤنث : ٣١٥.

٤- **صرف (قُباء ، و حِراء) :**

قال المبرد في باب عنوانه : (هذا باب تَسْمِيةِ السُّوَر والبُلدان) : " فأمَّا البلاد فإنَّما تأْنيثها على أسمائها ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ، وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكلُّ ما عنيت به من هذا بلَدا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه . وكلُّ ما عنيت به من هذا بلدة منَعه من الصرف ما يمنع المرأى ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنَّث على أنَّ منها ما يغلب عليه أحّد المذهبين ، والوجه الآخر فيه جائز ، والأصلُ ما ذكرت لك . وذلك نحو : ..... قُباء ، و حِراء " (١).

ويذكر عضيمة قول سيبويه ج٢ص٣١ الذي يوضح اختلاف العرب فيهما : " وأمَّا قولهم : قباء وحراء ، فقد اختلفت العرب فيهما ، فمنهم من يذكر ويصرف، وذلك أنهَّم جعلوهما اسمين لمكانين. ومنهم من أنَّث ، ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض ....

وسألت الخليل فقلت : أرأيت من قال: قباء يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمَّى به رجلًا؟ قال :يصرفه، وغير الصرف خطأٌ، لأنَّه ليس بمؤنَّث معروف في الكلام، ولكنَّه مشتق كجلاس، وليس شيئًا قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب. ولكنَّه مشتقٌّ يحتمله المذكَّر ، ولا ينصرف في المؤنث ... " (٢).

---

(١) المقتضب : ٣/ ٣٥٧ .

(٢) المصدر السابق : ٣/ ٣٥٧ ، ٣٥٨ (حاشية رقم ٦) ، وانظر : كتاب سيبويه : ٣/٢٤٤ ، ٢٤٥ .

ويذكر ما ورد في معجم البلدان ج٤ص٣٠١ : " قُبا (بالضم) وأصله اسم بئر هناك ... وألفه واو يمدّ ويقصر ، ويصرف ولا يصرف، قال عياض:وأنكر البكري فيه القصر ، ولم يحك فيه القالي سوى المدّة ، قال الخليل :هو مقصور... " [١] .

وقال في ج ٢ ص٢٣٣ : " حِراءٌ (بالكسروالتخفيف) : جبل من جبال مكة ..... ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه، قال جرير:

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثّقلَيْنِ طُرًّا وَأَعْظَمَهُم بِبَطْنِ حِرَاءَ نَارا؟ [٢]

فلا يصرفه ، لأنَّه ذهب به إلى البلدة التي حراء بها ، وقالبعضهم :للناس فيه ثلاث لغات : يفتحون حاءه وهي مكسورة ، ويقصرون ألفه وهي ممدودة ، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة ... " [٣] .

وفيما يلي النتائج التي توصلت إليها الباحثة ، ومنها :

١- تعدد إحالات عضمية من خلال ما اعتمد عليه المبرد في المقتضب .

٢- وثّق عضيمة الشواهد من مظانها الصحيحة .

٣- يذهب عضيمة إلى ما ذكره المبرد نقلًا عن سيبويه ، مما يؤكد أنّ كلام المبرد ترجمة أمينة وصادقة لما قال به المبرد .

---

(١) المقتضب : ٣/ ٣٥٧ ، ٣٥٨ (حاشية رقم ٦) ، وانظر : معجم البلدان ، الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر ، بيروت ، باب القاف والألف وما يليهما : (قبا) ، ١٩٧٧م .

(٢) المقتضب : ٣/ ٣٥٧ ، ٣٥٨ (حاشية رقم ٦) ، وانظر : معجم البلدان : باب الحاء والذال وما يليهما : (حراء) ، و الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية : فصل الحاء : (حراء) ، وتاج العروس : فصل الحاء مع الواو والياء : (حرى) .

(٣) المقتضب : ٣/ ٣٥٧ ، ٣٥٨ (حاشية رقم ٦) ، وانظر : معجم البلدان : باب الحاء والذال وما يليهما : (حراء) .

مراجع الدراسة

- أولًا : القرآن الكريم .

ثانيًا المراجع :

- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** ، ابن القَطَّاع الصقلي ، تحقيق : أ.د/ أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو حيّان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان أثير الدين الأندلسى ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- **أسرار العربية** ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٥٧م .
- **أمالي ابن الحاجب** ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ،ص٣٢٧ ، ج١ ، ١٩٨٩م .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- **أمالي ابن الشجري** ، هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو السعادات ابن الشجري ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحى ، مكتبة

الخانجى – القاهرة ، مطبعة المدنى (المؤسسة السعودية بمصر) ، ط١ ، ١٩٩١م .

- **الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف** ، محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥م .

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

- **شرح ابن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل** ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك** ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، قدّم له وأتمّ تحقيق : عادل عبد المنعم أبو العباس ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠١٤م .

- **شرح شافية ابن الحاجب** ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد

نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ، ١٩٧٥م .

- **شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب** ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .

- **شرح الكافية الشافية** ، العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّضاني ، حقّقه وقدّم له : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، المملكة العربية السعودية ، (د.ت) .

- **شرح كتاب سيبويه** ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، و على سيد على ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

- **شرح المفصّل** ، موفق الدين أبي البقاء بن يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، قدّم له ووضع فهارسه وهوامشه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠١م .

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٩٨٧م .

- **ضرائر الشّعر** ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، تحقيق : السّيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ص ٢٢٦ ، ط١ ، ١٩٨٠م .

- **القاموس المحيط** ، الإمام مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيراوى الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة ، بإشراف : محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط٨ ، ٢٠٠٥م .

- **الكامل في اللغة والأدب** ، الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، عارضه بأصوله وعلّق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧م .

- **كتاب سيبويه** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، عالم الكتب – بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

- **اللباب فى علل البناء والإعراب** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى ، تحقيق : غازى مختار طليمات ، دارالفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م .

- **اللباب في علوم الكتاب** ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م .

- **لسان العرب** ، الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، (د. ت) .

- **مختار الصحاح** ، الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦م .

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د.ت) .

- **المخصص** ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق : خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .

- **المذكر والمؤنث** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، حقّقه : الدكتور / رمضان عبد التواب ، و صلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠م.

- **معجم البلدان** ، الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٧م .

- **المعجم العربي لأسماء الملابس (في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث)** ، الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، تقديم : أ.د / محمود فهمي حجازي ، راجع المادة المغربية : أ.د/ عبد الهادي التازي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢م .

- **المغني في تصريف الأفعال** ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

- **المفصل في صنعة الإعراب** ، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري ، **ويليه كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل** ، السيد محمد بدر الدين أبي فراس

النمساني الحلبي ، قدّم له وبوّبه : الدكتور / على بو لحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م.

- **المقتضب** ، أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، لجنة التراث الإسلامى ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤م

- **الممتع الكبير في التصريف** ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور ، مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦م .

- **المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري** ، بتحقيق لجنة من الأستاذين : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط١ ، ١٩٥٤م.
- **نتائج الفكر في النحو** ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن بن أحمد السهيلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، الإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، (د.ت) .

Morphological issues in the investigations of Sheikh Muhammad Abd al-Khaliq Udayma

Absrtract:

This research deals with the morphological issues that Sheikh Adima was exposed to, which were not mentioned in a previous study, so he tried to shed light on them, and to find out the opinions of grammarians between agreement and contrast to them, then establish these issues, and explain Sheikh Adima's efforts in that..

This research is located in fourteen, expressive issues that Sheikh Adima was exposed to, namely: (The origins of things, reduce things, replace the noun from a thousand feminization, and it is permissible to correct the name of the effect from the wow, the triple eye, and the structure of the intention (living) and its collection, and the derivation (name), Derivation (son), replace the ya from the B, and the source of the necessary (active) (reactor), reduce some words, reduce what was on (a good), minimize oxidants, lineage in some words, and the disposal of some words).

As for the sources of the study, the study relied on a variety of sources in its ancient times, most of them in linguistic studies in general, and grammarians in particular.

Keywords: issues, morphology, in investigations, Udayma